

ديون تتضخم ودعم يتراجع وأبواب التمويل تُغلق □ لماذا لم تلق دعوات إسقاط ديون مصر صدئاً دولياً؟



الأربعاء 22 أبريل 2026 08:00 م

تدخل مصر ما تبقى من عام 2026 تحت ضغط مالي ثقیل يكشف فشل السياسة الاقتصادية التي أدارتها السلطة طوال السنوات الماضية، بعدما تحولت الديون من أداة تمويل مؤقتة إلى قاعدة ثابتة للحكم والإنفاق وسد العجز □ وتؤكد الأرقام المعلنة أن القاهرة مطالبة خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري بسداد 38.65 مليار دولار التزامات خارجية، تشمل 34 مليار دولار أفساطاً و4.64 مليارات دولار فوائد، إلى جانب 12.7 مليار دولار ودائع خليجية لدى البنك المركزي □ هذا الحجم من الاستحقاقات لا يكشف فقط عبء السداد، بل يكشف أيضاً أن الدولة دخلت مرحلة تدبير الدين بالدين، وأنها لم تعد تملك رفاهية المناورة القديمة التي اعتمدت على القروض الجديدة وال منح السياسية والوعود الاستثمارية المؤجلة □

في الوقت نفسه، تتزامن هذه الالتزامات مع تراجع واضح في مصادر النقد الأجنبي، وتزايد الضغوط على الجنيه، وارتفاع كلفة الطاقة، واستمرار موجة الغلاء التي أرهقت المصريين بعد قرارات حكومية متلاحقة رفعت أسعار الوقود والغاز والنقل العام □ كما أن التضخم الذي بلغ 15.2 بالمئة في مارس الماضي لم يأت منفصلاً عن أزمة الدين، بل جاء نتيجة مباشرة لسياسات نقل الكلفة إلى المجتمع بدل معالجة الخلل الإنتاجي والمالي من جذوره □ ولهذا لم تعد الأزمة مجرد أرقام ثقيلة في تقارير المؤسسات الدولية، بل صارت واقعةً يوميًا يضغط على دخول الناس، ويكشف أن السلطة راكمت استحقاقات ضخمة من دون أن تبني اقتصاداً قادراً على تحملها أو على حمايتهم من آثارها □

استحقاقات هائلة تكشف عجز السلطة عن إدارة ملف الدين

في هذا السياق، تكشف بيانات البنك الدولي التي أظهرت التزامات خارجية بقيمة 38.65 مليار دولار حتى نهاية 2026 أن الحكومة لم تنجح في خفض عبء الدين، بل أدارت الملف بطريقة أُلجئت الانفجار فقط □ وتوزيع السداد بين 16 مليار دولار في الربع الثاني و10.6 مليارات دولار في الربع الثالث و12 مليار دولار في الربع الأخير يوضح أن الضغوط تتوالى بلا فسحة حقيقية □

ثم إن عبء الفوائد لم يعد تفصيلاً مالياً ثانوياً، لأن تسجيل 4.64 مليارات دولار فوائد مستحقة خلال أشهر قليلة يعني أن جزءاً معتبراً من الموارد يذهب إلى خدمة الدين لا إلى الصحة أو التعليم أو دعم الإنتاج □ كما أن وصول الدين العام المصري إلى نحو 377.8 مليار دولار يؤكد أن السلطة وسعت الاقتراض إلى مستوى غير مسبوق تاريخياً □

وفي موازاة ذلك، تعيش القاهرة واحدة من أصعب أزمتها المالية منذ وصول عبدالفتاح السيسي إلى الحكم، لأن الدين الخارجي الذي بلغ 163.9 مليار دولار بنهاية العام الماضي جاء مترافقاً مع تراجع إيرادات السياحة وقناة السويس، ومع ارتفاع فاتورة البترول والغاز، ومع خروج أموال ساخنة من السوق المحلية، وهو ما زاد الضغط على العملة المحلية □

كما أن تراجع الجنيه من حدود 47 جنيهاً إلى ما يقارب 55 جنيهاً مقابل الدولار لم يكن حركة سوق عابرة، بل نتيجة مباشرة لاختلالات ممتدة في بنية الاقتصاد وسياسة التمويل □ ومع كل هبوط جديد في قيمة العملة، ترتفع كلفة الواردات وسداد الديون والفوائد، ثم تنتقل هذه الكلفة فوراً إلى المصريين عبر الأسعار والرسوم والخدمات □

دعوة إسقاط الديون تعترف بالأزمة ولا تملك حلها

في ضوء هذا الانسداد، جاءت دعوة عمرو أديب إلى إعفاء مصر من ديونها باعتبارها اعتراضًا إعلاميًا واضحًا بأن السلطة لم تعد تملك حلًا مريحًا لأزمة السداد. وعندما طالب أديب بعقد مؤتمر في باريس أو لندن لإسقاط ديون مصر على غرار ما جرى عام 1991، فإنه أقر ضمنيًا بأن الدولة وصلت إلى درجة من العجز دفعت حتى الأصوات القريبة من السلطة إلى طلب معجزة خارجية.

لكن المقارنة مع عام 1991 تكشف الفارق الصارخ بين الطرفين، لأن إسقاط نحو 43 مليار دولار من ديون مصر آنذاك ارتبط بمكافأة سياسية مباشرة عقب مشاركة نظام حسني مبارك في حرب تحرير الكويت. أما اليوم، فإن السلطة تريد الإعفاء من دون أن تملك المقابل السياسي نفسه، وفي وقت تغيّرت فيه أولويات الدائنين وآليات التعامل مع الديون السيادية.

وفي هذا الإطار، قدّم الخبير الاقتصادي والأكاديمي المصري الدكتور علي شيخون التوصيف الأدق للمشهد، حين قال إن دعوات إسقاط الديون لن تجد صدى دوليًا في المدى المنظور، لأن المجتمع الدولي لم يعد يعيل إلى محو الديون، بل إلى إعادة الجدولة والتعميد ومبادلة الديون بالاستثمارات. وبذلك وضع شيخون يده على أصل المأزق لا على مظهره الإعلامي فقط.

كذلك أضاف علي شيخون أن دعوة عمرو أديب تبدو عاطفية أكثر منها ورقة ضغط حقيقية، لأن الدائنين الرئيسيين، من صندوق النقد والبنك الدولي إلى دول الخليج، لا يعيل أي منهم إلى إسقاط الدين مجانًا. وهذا التقدير ينسف الخطاب الذي حاول تصوير الإعفاء المحتمل كأنه احتمال عملي قريب، بينما الوقائع تشير إلى العكس تمامًا.

الدعم الخليجي يتراجع والطروحات تتعثر وبيع الأصول يتمد

في المقابل، لا تواجه مصر أزمة الدين فقط بانكماش الموارد، بل تواجهها أيضًا بتراجع واضح في شهية الحلفاء الخليجيين لتقديم دعم مالي جديد على طريقة ما بعد انقلاب يوليو 2013. فقد كشف الكاتب عبدالناصر سلامة أن جولة السيسي في الإمارات وقطر والبحرين والكويت خلال مارس الماضي استهدفت طلب دعم مالي عاجل، لكن هذا الطلب قوبل بالتجاهل أو بغض الطرف.

وبعد ذلك، عززت مؤشرات أخرى هذا المعنى، مع الحديث عن غضب خليجي من موقف القاهرة في الحرب على إيران، ومع اتجاه عواصم الخليج إلى إعادة ترتيب أولوياتها المالية والعسكرية والاستثمارية داخل حدودها. كما أن إعلان الصندوق السيادي السعودي توجيه استثماراته في المرحلة المقبلة إلى الداخل السعودي مثل إشارة مباشرة إلى أن مرحلة الشيكات المفتوحة لمصر تراجعت بوضوح.

وفي السياق نفسه، جاء إعلان السعودية إيداع 3 مليارات دولار جديدة في البنك المركزي الباكستاني مع تجديد وديعتها القائمة بقيمة 5 مليارات دولار ليفضح موقع القاهرة المتراجع في حسابات الحلفاء. فالرسالة السياسية كانت واضحة، لأن الرياض منحت الدعم لباكستان تقديرًا لدورها في الأزمة، بينما بدت مصر خارج دائرة الأولوية العاجلة.

كما أن الفتور في العلاقة مع الإمارات ظهر في قراءة محللين لتسليم 13.8 ألف فدان من أراضي مشروع رأس الحكمة إلى شركة مدن الإماراتية، باعتباره محاولة من القاهرة لاستعادة دفة العلاقة وإرضاء أبوظبي. وهذا التطور لا يعبر عن شراكة متوازنة، بل عن سلطة تضطر إلى تقديم الأصول والمواقع الحساسة كلما ضاقت عليها مسارات التمويل.

أوراق النظام تآكلت والناس يدفعون الثمن

في الوقت نفسه، تتآكل الأوراق التقليدية التي استخدمها النظام طويلًا للحصول على الدعم والحماية السياسية، وهو ما شرحه علي شيخون حين قال إن أوراقًا مثل محاربة الإرهاب والاستقرار الإقليمي وورقة سيئاء فقدت كثيرًا من وزنها. ومع هذا التآكل، لم يبق أمام السلطة سوى التلويح بأوراق أخرى أقل قوة وأكثر كلفة على الداخل المصري.

ثم إن شيخون عدّد خمس أوراق لا تزال السلطة تراهن عليها، تبدأ بورقة اللاجئين بوصفها الأكثر فاعلية في الضغط على أوروبا، مرورًا بورقة قناة السويس، ثم التمويز بين الكتل الدولية، ثم فكرة أن مصر أكبر من أن يُسمح بانهارها، وأخيرًا ورقة التطبيع مع إسرائيل التي تراجعت فاعليتها بعد حرب غزة وتآكل صورة الاحتلال عالميًا.

وعلى المسار نفسه، كشف شيخون أن النظام قد يتحرك عبر أربعة مسارات متوازية إذا استمر جفاف الدعم الخليجي المباشر، أولها مزيد من التقشف الداخلي عبر رفع الدعم وتعويم الجنيه جزئيًا وإرضاء صندوق النقد بإصلاحات شكلية. وهذا يعني أن المواطن سيظل المتلقي الأول لقاتورة الأزمة، بينما تبقى بنية الاقتصاد المسببة لها على حالها.

ثم يأتي المسار الثاني في صورة بيع الأصول وخصخصة الشركات وطرح حصص مملوكة للدولة وربما لشركات الجيش، إلى جانب تحويل جزء من الديون إلى استثمارات أو إلى ملكية فعلية في أصول مصرية. وبعده يظهر المسار الثالث في تنويع الدائنين والاقتراب من الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، بينما يتمثل المسار الرابع في تهدئة داخلية محسوبة لتحسين صورة السلطة أمام الغرب وفتح شهية التمويل.

لكن المشكلة الأعمق لا تقف عند هذه المسارات، لأن الحكومة كانت تراهن أيضًا على ملف الطروحات العامة لجمع 6 مليارات دولار في عام مالي واحد، قبل أن تضطر إلى خفض المستهدف إلى نحو 4.5 مليار دولار فقط خلال ثلاث سنوات. وهذا التراجع يثبت أن حتى باب بيع الأصول نفسه لم يعد يضمن السيولة التي كانت السلطة تأملها.

كما أن عدم التفات الإدارة الأمريكية إلى طلب وزير الخارجية بدر عبدالعاطي الحصول على دعم مالي عاجل بسبب تبعات الحرب على إيران يوضح أن القاهرة لا تجد استجابة مضمونة حتى من واشنطن. ومع تعدد النوافذ المغلقة، تبدو الحكومة أمام مأزق مزدوج، لأن مصادر التمويل تنكمش في الخارج، بينما تتآكل قدرة الداخل على الاحتمال.

وفي الخاتمة، لا تكشف هذه الوقائع مجرد أزمة سداد عابرة، بل تكشف حصيلة مسار كامل قادتته السلطة قائم على التوسع في الاقتراض والتفاخر بالمشروعات الثقيلة وتهميش الإنتاج الحقيقي والاعتماد على الدعم السياسي الخارجي وعندما تراجعت المنح، وانكمش الهامش، وارتفعت الفوائد، ظهرت الحقيقة بوضوح، وهي أن الحكومة لم تبين اقتصادًا قادرًا على الصمود، بل بنت نظامًا يردّل الأزمة من سنة إلى أخرى حتى انفجرت في وجوه المصريين واليوم لم يعد السؤال هل توجد أزمة، بل إلى أي مدى ستواصل السلطة تحميل الناس كلفة فشلها قبل أن تصل الدولة إلى لحظة لا تعود فيها المناورة ممكنة.